A/66/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ٣٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ٣٥

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	iv
الأول -	مقدمة	١
الثاني -	ولاية اللجنة	٥
الثالث -	تنظيم الأعمال	٦
	ألف - العضوية وأعضاء المكتب	٦
	باء - المشاركة في أعمال اللجنة	٦
الرابع -	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٧
الخامس -	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٩
	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٥١٣	١٩
	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٥/١٣ و ٦٥/١٤	١٩
السادس -	الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٥/١٥	٢٥
السابع -	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٢٧

كتاب الإحالة

[٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١]

السيد الأمين العام

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ١٣/٦٥ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ويغطي التقرير الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وتفضلوا، سيادتكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) عبد السلام **ديالو**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي – مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول
مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول[(١)]، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة[(٢)]، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها الأول، وتقوم الجمعية العامة سنويا بتجديد ولاية اللجنة وتطلب إليها تكثيف جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها.

٣ - وقد دأبت اللجنة على دعم التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. ورحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضا بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لهدف وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها وطالبت الطرفين بتنفيذها. وتواصل اللجنة عملها، وفقا لولايتها، من أجل تهيئة الظروف

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٢) تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين؛ وقد صدرت جميع تلك التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ لوثائق دورات الجمعية.

الملائمة للاضطلاع بالمفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية دائمة تمكن الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، واختتامها بنجاح. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من قِبَل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بركود العملية السياسية وتقلب الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولقد وصف المجتمع الدولي بالإجماع الوضع الراهن بأنه وضع يتعذر استدامته ويتطلب اهتماما عاجلا. وواصلت إسرائيل حملتها غير المشروعة لبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، على الرغم من النداءات العالمية بالوقف الكامل لهذه العملية، مما أدى إلى تفاقم التوترات وعدم الثقة بين الطرفين. ولقد تفاقمت الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة أيضا بسبب استمرار إسرائيل في فرض حصار قاس على القطاع، معرقلة بذلك تحركات الأفراد والبضائع، بما في ذلك وصول الإمدادات الإنسانية واستيراد المواد الضرورية لإعادة إعمار غزة وإعادة تأهيلها، وقوّضت عملية الانتعاش الاقتصادي.

٥ - ولقد توقفت مباحثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية التي كانت قد بدأت مرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد إجراء بضعة اجتماعات فحسب عقب رفض إسرائيل تجديد ما تسميه الوقف الاختياري للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ونظرا لعدم وجود مفاوضات ذات مصداقية بسبب رفض إسرائيل التوقف عن تشييد المستوطنات والالتزام بالمرجعيات الطويلة العهد لعملية السلام، اتجهت القيادة الفلسطينية إلى المبادرات الدبلوماسية من أجل اكتساب الاعتراف كدولة داخل حدود عام ١٩٦٧ استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلى بذل الجهود الرامية إلى الحصول على عضوية الأمم المتحدة أثناء دورة الجمعية العامة عام ٢٠١١، وهو التاريخ الذي أيدته المجموعة الرباعية في آب/أغسطس ٢٠١٠ بوصفه الموعد الذي تتحقق فيه تسوية سلمية نهائية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في مستهل الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، قدم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى الأمين العام بان كي - مون طلبا لأن تصبح فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة.

٦ - ولقد ظل الوضع في قطاع غزة كئيبا، حيث ترتفع فيه معدلات الفاقة والبطالة. وأدى الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل إلى معاناة ١,٥ مليون فلسطيني في غزة من نقص حاد في السلع والخدمات الأساسية، والأدوية والمعدات الطبية، بل والمياه النظيفة. ولقد أضر الحصار ضررا بالغا بعملية إعادة الإعمار وإعادة التأهيل. وواصلت إسرائيل شن غارات

جوية والقيام بغارات برية محدودة في غزة، مما أسفر عن خسائر في أرواح الفلسطينيين، بمن فيهم الكثير من المدنيين. وقوبلت هذه العمليات بقيام الجماعات الفلسطينية المسلحة بقصف الجنوب الإسرائيلي بالصواريخ ونيران الهاون، مما أدى إلى تعريض حياة السكان الإسرائيليين للخطر.

٧ - واستمرت أيضا التوغلات العسكرية الإسرائيلية في المراكز السكنية في الضفة الغربية، وانطوت على قتل وجرح الفلسطينيين، بمن فيهم المدنيون. واعتُقل المئات من الفلسطينيين أثناء تلك العمليات، بمن فيهم الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ عاما. وتعرض الكثير من المدنيين غير المسلحين لاستخدام العسكريين الإسرائيليين للقوة بصورة جامحة أثناء المظاهرات ضد الاحتلال، مما أسفر عن كثير من الإصابات. واستمر توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، مع موافقة السلطات الإسرائيلية على تشييد آلاف من الوحدات الجديدة. واستمر تشييد الجدار العازل تحديا لفتوى محكمة العدل الدولية، مما أسفر عن مزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير الممتلكات والإضرار بالظروف الاجتماعية الاقتصادية على نحو أسوأ. وظل الوضع في القدس الشرقية المحتلة باعثا على الانزعاج بوجه خاص، حيث تتواصل أعمال مصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم المنازل وطرد السكان الفلسطينيين، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى داخل المدينة.

٨ - واستجابت الفصائل الفلسطينية إلى نداءات الشعب الفلسطيني بإنهاء الانقسام السياسي منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فأبرمت اتفاقا للمصالحة طال توقعه في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، غير أن تنفيذه لا يزال معلقا.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نجحت السلطة الفلسطينية في تحقيق تقدم في برنامجها لبناء الدولة، مع تأييد قوي من المجتمع الدولي، كما حظي استعدادها المؤسسي لإقامة الدولة بتأييد الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٠ - وتركزت أنشطة اللجنة ومكتبها في الفترة المشمولة بالتقرير على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى الحاجة العاجلة إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين من أجل إنقاذ حل إقامة الدولتين والمضي قدما في إقرار سلام عادل شامل ودائم. وقامت اللجنة برصد الوضع على أرض الواقع والتطورات السياسية، ونفذت برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وأجرت عددا من المشاورات مع ممثلي الحكومات والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية، فضلا عن المجتمع المدني، وربطت الاتصال بشركائها في جميع أنحاء العالم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وكررت اللجنة تأكيد موقفها المبدئي بأنه

لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وركز الاجتماع الدولي الأول الذي عقدته اللجنة في آذار/مارس ٢٠١١ على الحاجة الملحة إلى معالجة محنة السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل. وأعقب ذلك اجتماع إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمناقشة الحاجة الملحة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وركزت الحلقة الدراسية السنوية المتعلقة بتقديم المساعدة التي نظمتها اللجنة في شهر أيار/مايو على تعبئة الدعم المتواصل للبرنامج الفلسطيني لبناء الدولة. وفي اجتماع دولي آخر عقد في بروكسل في شهر حزيران/يونيه، ناقش المشاركون دور أوروبا في تعزيز إقامة الشعب الفلسطيني لدولته وتحقيق السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وشجعت اللجنة جميع الجهات المعنية على دعم الأمم المتحدة في الدور الذي تضطلع به والأعمال التي تقوم بها، وحثتها على دعم الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

الفصل الثاني
ولاية اللجنة

١١ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ٦٥/١٣)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامج عملها (انظر القرار ٦٥/١٤)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة (انظر القرار ٦٥/١٥). وفي التاريخ نفسه، اتخذت الجمعية القرار ٦٥/١٦ المعنون ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''.

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف – العضوية وأعضاء المكتب

١٢ – تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

١٣ – والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، اليمن، فضلا عن الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وفلسطين.

١٤ – وفي الجلسة ٣٣٠ للجنة، المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعادت اللجنة انتخاب عبد السلام ديالو (السنغال) رئيسا، وظاهر تنين (أفغانستان) وبيدرو نونيز موسكويرا (كوبا) نائبين للرئيس، وسافيور ف. بورغ (مالطة) مقررا.

١٥ – وفي الجلسة ٣٣٠ أيضا، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠١١ (انظر A/AC.183/2011/1).

باء – المشاركة في أعمال اللجنة

١٦ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

التطورات السياسية

١٧ - توقفت المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية التي انطلقت بمبادرة من الولايات المتحدة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بعد أن أنهت إسرائيل في ٢٦ أيلول/سبتمبر ما سمي وقفا اختياريا للنشاط الاستيطاني دام ١٠ أشهر. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، بُذلت جهود دبلوماسية مكثفة قادتها الولايات المتحدة بدعم من المجموعة الرباعية لتهيئة الظروف المواتية لمواصلة المحادثات، بما في ذلك تجديد تجميد الاستيطان، وقوبلت تلك الجهود بإعطاء الحكومة الإسرائيلية موافقتها لبناء مئات من الوحدات الاستيطانية الجديدة، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، توقفت الجهود التي كانت تبذلها الولايات المتحدة من أجل تجميد الاستيطان.

١٨ - وفي خطاب عن السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط ألقاه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، أبرز أوباما المعايير المتعلقة بالحدود والأمن، مشيرا إلى أن الحدود بين إسرائيل وفلسطين ينبغي أن تقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تنفيذ عمليات تبادل للأراضي يتفق عليها الطرفان، كيما يتسنى إقامة حدود آمنة ومعترف بها لكلا الدولتين، وأنه ينبغي تنسيق انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية التدريجي والكامل مع تولي الفلسطينيين مسؤولية الأمن في دولة ذات سيادة وغير مسلحة. وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدرت المجموعة الرباعية بيانا أعربت فيه عن تأييدها القوي لرؤية الرئيس أوباما. وبعد ذلك، لم تتمكن اللجنة الرباعية من تحويل هذه الرؤية إلى معايير واضحة لاستئناف المفاوضات بين الطرفين.

١٩ - وفي غضون ذلك، واصلت القيادة الفلسطينية جهودها الرامية إلى الحصول على الاعتراف الدولي بفلسطين باعتبارها دولة ضمن حدود عام ١٩٦٧. وقد اعترف عدد من البلدان بدولة فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وطبقا لما ذكرته دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن ما يزيد على ١٢٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة يعترف حتى الآن بفلسطين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، قدم رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى الأمين العام طلبا لتصبح فلسطين دولة عضوا في الأمم المتحدة. وقام الأمين العام على الفور بإحالة الطلب إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

المستوطنات

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطة الاستيطان غير القانوني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آب/أغسطس ٢٠١١ أن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بلغ مجموعه ١٤٤ مستوطنة، ووصل عدد المستوطنين في عام ٢٠١٠ إلى ٥١٨ ٩٧٤ مستوطنا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على المشاريع التالية لبناء وحدات سكنية جديدة: ١٥٨ وحدة في مستوطنة ''راموت''، و ٨٠ وحدة في مستوطنة ''بيسغات زئيف'' (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ و ٨٠٠ وحدة في مستوطنة ''أرييل''، وأكثر من ٠٠٠ ١ وحدة في أماكن أخرى في القدس والضفة الغربية (٨ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ و ١٣٠ وحدة في مستوطنتي ''غيلو'' وبيت صفافة (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)؛ و ٦٢٥ وحدة في مستوطنة ''بيسغات زئيف'' في القدس الشرقية (١ كانون الأول/ديسمبر)؛ و ٢٤ وحدة في مستوطنة ''بيت أوروت'' في القدس الشرقية (١٤ كانون الأول/ديسمبر)؛ و ٩٢ وحدة في مستوطنة ''شرق تلبيوت''، و ٣٢ وحدة في مستوطنة ''بيسغات زئيف'' (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)؛ و ٥٦ وحدة في مستوطنة ''راموت'' في القدس الشرقية (١٤ شباط/فبراير)؛ و ١٤ وحدة في حي رأس العمود بالقدس الشرقية (٢ آذار/مارس)؛ و ٢٠٠ وحدة في مستوطنة ''مودين إيليت''، و ١٠٠ وحدة في مستوطنة ''أرييل''، و ٤٠ وحدة في مستوطنة ''معاليه أدوميم''، و ٥٠ وحدة في مستوطنة ''غوش عتصيون'' (١٣ آذار/مارس)؛ و ٩٤٢ وحدة في مستوطنة ''غيلو'' بالقدس الشرقية (٤ نيسان/أبريل)؛ و ٢٠٤ وحدات في مستوطنة التلة الفرنسية بالقدس الشرقية (١٣ أيار/مايو)؛ و ٥٥٠ ١ وحدة في مستوطنتي ''هار حوما'' و ''بيسغات زئيف'' في القدس الشرقية (١٩ أيار/مايو)؛ و ٢٩٤ وحدة في مستوطنة ''بيتار إيليت'' (٢٢ أيار/مايو)؛ و ٩٣٠ وحدة في مستوطنة ''هار حوما'' (٤ آب/أغسطس)؛ و ٦٠٠ ١ وحدة في مستوطنة ''رامات شلومو'' في القدس الشرقية، و ٠٠٠ ٢ وحدة في مستوطنة ''جفعات هماتوس''، و ٧٠٠ وحدة في مستوطنة ''بيسغات زئيف'' (١١ آب/أغسطس)؛ و ٢٧٧ وحدة في مستوطنة ''أرييل'' (١٥ آب/أغسطس)؛ و ١٠٠ وحدة في مستوطنة ''بيت أرييه'' (٣٠ آب/أغسطس)؛ و ١٠٠ ١ وحدة في مستوطنة ''غيلو'' في القدس الشرقية (٢٧ أيلول/سبتمبر).

٢١ - وقامت السلطات الإسرائيلية أيضا بهدم فندق شيبرد في القدس الشرقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لإقامة مجمع من ٢٠ شقة فاخرة للمستوطنين. وفي ٨ شباط/فبراير، وافقت لجنة التخطيط والبناء في القدس على خطط لإقامة مستوطنتين جديدتين في حي

الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي ٤ نيسان/أبريل، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك على خطط تشييد في مستوطنات ''نوفيم''، و ''إشكولوت''، و ''روتيم'' و ''حمدات''. وفي ١٩ أيار/مايو، افتتح وزراء إسرائيليون مستوطنة ''معاليه هازيتيم'' الجديدة في القدس الشرقية. وأفادت منظمة السلام الآن في مطلع أيلول/سبتمبر أنه خلال الأشهر العشرة المنقضية منذ نهاية وقف الاستيطان (من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١)، شُرع في تشييد ٢ ٥٩٨ وحدة سكنية جديدة، وأُنهيت أعمال تشييد ٢ ١٤٩ وحدة، واستمرت أعمال التشييد في ما لا يقل عن ٣ ٧٠٠ وحدة. وفي ضوء التسارع الملحوظ للتوسع الاستيطاني، قدم أكثر من ١٢٠ دولة عضوا في ١٨ شباط/فبراير مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدين هذه السياسات الإسرائيلية غير القانونية والاستفزازية ويدعو إلى وقفها الفوري والكامل. وفي حين أن ١٤ عضوا من أعضاء المجلس قد صوّتوا بتأييد القرار، فإن القرار لم يُعتمد بسبب التصويت السلبي للولايات المتحدة الأمريكية.

عنف المستوطنين

٢٢ - ظل العنف ذو الصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية يشكل مصدر قلق شديد. ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قَتل مستوطنون إسرائيليون ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وقَتل فلسطينيون ستة مستوطنين إسرائيليين، من بينهم ثلاثة أطفال. وطبقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد وقع ما لا يقل عن ٣٣٣ حادثا من حوادث العنف ذات الصلة بالمستوطنين وأسفرت عن سقوط ضحايا فلسطينيين أو خلفت خسائر مادية في عام ٢٠١١، وألحق المستوطنون إصابات بما لا يقل عن ١٤٢ فلسطينيا. وفي الفترة نفسها، ألحق الفلسطينيون إصابات بـ ٢٨ مستوطنا (في ٤ تشرين الأول/أكتوبر). ومنذ بداية عام ٢٠١١، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل صبي فلسطيني وإصابة ٢١ فلسطينيا، من بينهم ١٤ طفلا، صدمتهم مركبات يقودها مستوطنون إسرائيليون.

٢٣ - وخلال موسم جني الزيتون في عام ٢٠١٠، لم يخل يوم تقريبا من أنباء عن هجمات للمستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك إضرام النيران واجتثاث الآلاف من أشجار الزيتون التي تعود ملكيتها للفلسطينيين، وتخريب المعدات الزراعية والمحاصيل وسرقتها. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتهك المستوطنون الإسرائيليون حرمة مقبرة فلسطينية في ضواحي بلدة كفر قدوم في الضفة الغربية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا حوادث أضرم فيها المستوطنون الإسرائيليون النار في مساجد بالضفة الغربية وخربوها. وحسب ما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اقتلع ما عدده ٥٠٠ ٧ شجرة أو أُحرقت أو خُربت على أيدي المستوطنين الإسرائيليين منذ بداية عام ٢٠١١. والاتجاه الغالب عند المدنيين الفلسطينيين

هو عدم تقديم شكاوى لدى السلطات الإسرائيلية لأن مثل هذه الشكاوى لم تؤد يوما إلى ملاحقة الجناة قضائيا. ومما يعزز هذا الاتجاه العراقيل التي تواجه مَن يختار من الفلسطينيين تقديم شكوى، ومنها اضطرارهم إلى التوجه إلى مراكز للشرطة تقع داخل المستوطنات الإسرائيلية. وقلما تفلح التحقيقات الإسرائيلية حين تقدم الشكاوى. فنحو ٩٠ في المائة من التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية في مثل هذه الانتهاكات في السنوات الأخيرة انتهت إلى الفشل، لأن الملفات تُغلق إما لعلة ''عدم كفاية الأدلة'' أو لأن ''الجاني مجهول''. وفي بعض الحالات، ضاعت الشكاوى دون أن يحقق فيها قط. ومن ضمن ٩٧ شكوى تتصل بتخريب أشجار الفلسطينيين الذي حدث في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، وتابعتها جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية ''ييش دين''، لم تؤد أي شكوى إلى إصدار قرار اتهام في حق مشتبه فيهم، بما في ذلك ٧٢ قضية أُغلقت ملفاتها لكون ''الجاني مجهول الهوية''.

تقييد حرية التنقل

٢٤ - وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حتى آب/أغسطس ٢٠١١، وجود ما مجموعه ٥٢٢ حاجزا (حواجز طرق ومراكز تفتيش، بين حواجز أخرى) يعوق حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٤ في المائة عن عدد الحواجز المسجل في تموز/يوليه ٢٠١٠ (٥٠٣). ولم يلاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حدوث أي تغيير تقريبا في العناصر الأخرى التي تدخل ضمن القيود المفروضة على حرية التنقل، وتشمل الجدار ونظامي التصاريح و ''التنسيق المسبق'' اللازمين لدخول ''منطقة التماس'' أو مناطق الاستيطان، وإغلاق مناطق لإجراء تدريبات عسكرية. وارتفع بصورة ملحوظة أيضا المتوسط الشهري الوارد في التقارير لعدد نقاط التفتيش المتنقلة، فبعد أن كان عددها أقل من ٣٥٠ في السنوات السابقة (تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠) أصبح يقارب ٥٠٠ على مدى الاثني عشر شهرا الماضية (حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١١).

أعمال الهدم والتشريد

٢٥ - لقد ظلت الأسر والمجتمعات المحلية الفلسطينية في القدس الشرقية و ''المنطقة جيم''، أي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية، تعاني الأمرين مما دأبت عليه إسرائيل من هدم للمنازل الفلسطينية والبنى التحتية ومن تدمير لأسباب المعيشة ومصادر الرزق. ولاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ارتفاعا حادا في أعمال الهدم منذ مطلع عام ٢٠١١: فحتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، هدم ٤٣٥ من المباني المملوكة للفلسطينيين، مما أدى

إلى تشريد ٨٢٣ شخصا. وبلغ مجموع من شُردوا في عام ٢٠١٠ ككل ٥٩٤ شخصا. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة فإن هناك أكثر من ٠٠٠ ٣ من أوامر الهدم تنتظر التنفيذ في المنطقة جيم، منها ١٨ أمرا بهدم مدارس. واستهدفت معظم عمليات الهدم مجتمعات من البدو والرعاة، هي أصلا في حالة ضعف، الأمر الذي يترك هذه المجتمعات عرضة لخطر داهم يهددها بالدمار التام.

٢٦ - ووفقا لما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن من بين مَن يقيمون بصفة دائمة في المنطقة جيم، يعيش نحو ٥٠٠ ١٨ شخص في قرى صغيرة مستقرة، ويقيم ٥٠٠ ٢٧ شخص في مجتمعات البدو وغيرها من مجتمعات الرعي، التي يوجد كثير منها في مناطق نائية. ويعيش أفراد هذه المجتمعات في مبان جد بسيطة (خيام ومآو من القصدير، مثلا)، وفرصهم في الحصول على الخدمات ضئيلة، وليس لديهم أي بنية تحتية لإيصال الخدمات (بما في ذلك الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي والكهرباء). ويرتفع مستوى انعدام الأمن الغذائي بين هذه المجتمعات، حيث يبلغ ٥٥ في المائة، مقابل المستوى العام للضفة الغربية البالغ ٢٢ في المائة. ولاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اتجاهات مقلقة فيما يتعلق بتشريد الفلسطينيين في المنطقة جيم. فالسبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى الرحيل مرده إلى نظام التخطيط التقييدي الذي تطبقه السلطة القائمة بالاحتلال، الأمر الذي يكاد يستحيل معه على الفلسطينيين الحصول على تصاريح للبناء. ويُعزى ذلك في حالات كثيرة إلى عوامل أخرى متنوعة، من قبيل عنف المستوطنين، والقيود المفروضة على التنقل، بما في ذلك الجدار، وانخفاض الدخل، وعمليات الهدم، أو القيود المفروضة على الحصول على المياه والتعليم والخدمات الأخرى.

الجدار

٢٧ - واصلت إسرائيل البناء غير القانوني للجدار في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، متحدية بذلك فتوى محكمة العدل الدولية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه أن طول الجدار يبلغ حوالي ٧٠٨ كيلومترات، حسب آخر مسار مقرر له، أي أكثر من ضعف طول خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل. وأُنجز نحو ٦١,٨ في المائة من الجدار، ولا تزال الأعمال جارية في ٨,٢ في المائة منه، ولم يتم بعد بناء نسبة الـ ٣٠ في المائة المخطط تشييدها. وعند اكتمال الجدار، ستكون غالبية المسار، أي حوالي ٨٥ في المائة، داخل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وليس بمحاذاة الخط الأخضر. وتبلغ المساحة الكلية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر ٩,٤ في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وأرض ”المنطقة

الحرام''. وكان العامل الرئيسي الذي أدى إلى تحويل مسار الجدار عن الخط الأخضر الرغبة في جعله يضم المستوطنات الإسرائيلية إلى جانب المناطق المقرر توسعها في المستقبل. وقد ضمت منطقة الجهة الغربية أو ''الإسرائيلية'' من الجدار ما يزيد على ٨٥ في المائة من مجموع السكان من المستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الذين يقيمون في ٧١ مستوطنة من أصل ١٥٠ مستوطنة.

الأمن

٢٨ - وظلت حالة الأمن على الأرض مبعثا لقلق بالغ. وواصلت السلطة الفلسطينية العمل على توفير الأمن في المناطق الخاضعة لسلطتها والوفاء بالتزاماتها بموجب خطة الطريق لمكافحة الهجمات الإرهابية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكملت كتيبة سادسة لقوات الأمن الوطنية الفلسطينية تدريبها في الأردن ونُشرت في الضفة الغربية، فرفعت عدد الأفراد العاملين في الأمن المدربين حديثا في الضفة الغربية إلى ما يزيد على ٣ ٥٠٠ فرد. ولقد شهد الفلسطينيون القانون والنظام يعودان إلى المدن الرئيسية، وواجه الإسرائيليون أعمال عنف قليلة نسبيا من الضفة الغربية. وعلى الرغم من هذه الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن غارات عسكرية واعتقالات منتظمة في سائر أرجاء الضفة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (من ٤ تشرين الأول/أكتوبر)، قُتل ١١ فلسطينيا وجُرح أكثر من ١ ٣٠٠ منهم على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك أثناء الاشتباكات بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية. وأجرت القوات الإسرائيلية ما يزيد على ٣ ٠٠٠ عملية من عمليات التفتيش والاعتقال أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٢٩ - وفي قطاع غزة، قتلت القوات الإسرائيلية ١٠٤ من الفلسطينيين وأصابت ما يزيد على ٥٠٠ فلسطيني بالجراح أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير (من ٤ تشرين الأول/أكتوبر) وذلك بسبب الغارات الجوية وفرض قيود على المرور قرب السياج الحدودي. واستمرت القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى الأرض (على مسافة تبلغ ١ ٥٠٠ متر من السياج الحدودي) والبحر (على مسافة تبعد عن الشاطئ بأكثر من ثلاثة أميال بحرية) تسفر عن خسائر بشرية وتعوق معيشة آلاف الفلسطينيين في غزة.

٣٠ - وأفادت إسرائيل في أواخر شهر آب/أغسطس بأن ما يزيد على ٥٥٠ صاروخا قد أطلقت من غزة في جنوبي إسرائيل أثناء الأشهر الاثني عشر الماضية. وفي ٦ نيسان/أبريل، أصابت قذيفة من قذائف الهاون أطلقت من غزة حافلة مدرسية في جنوب إسرائيل ومات صبي إسرائيلي عمره ١٣ عاما فيما بعد متأثرا بجراحه. وإجمالا، قُتل ٢ من المدنيين

الإسرائيليين، من بينهم طفل، وجُرح ٢٣ آخرين، من بينهم ٤ أطفال و ٣ عمال أجانب من جراء نيران الصواريخ المطلقة من غزة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

قطاع غزة

٣١ - وواصلت إسرائيل تجاهل التزاماتها بموجب القانون الدولي لتوفير الحماية للسكان المدنيين في قطاع غزة. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في تموز/يوليه أن بين السكان الذين يبلغ تعدادهم ١,٦ مليون في غزة يعيش ٣٨ في المائة منهم في ظل الفاقة، وأن ٣١ في المائة من القوة العاملة يعانون من البطالة، و ٤٧ في المائة من الشباب عاطلون عن العمل، و ٥٤ في المائة يفتقرون إلى الأمن الغذائي، وما يزيد على ٥٧ في المائة يعتمدون على المعونة. وكان الناتج الاقتصادي في عام ٢٠١٠ أقل بنسبة ٢٠ في المائة منه في عام ٢٠٠٥، كما أن ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة و ٨٥ في المائة من مياه الصيد فيها يتعذر الوصول إليها كليا أو جزئيا بسبب التدابير العسكرية الإسرائيلية.

٣٢ - وعلى الرغم من المزاعم الإسرائيلية عن ''تخفيف القيود''، فإن الحصار الإسرائيلي ما برح يقيد بشدة الواردات والصادرات، فضلا عن تحركات الناس في غزة وخارجها، وإمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد. ويعجز الناس في غزة عن إعالة أسرهم، كما أن نوعية الهياكل الأساسية والخدمات الحيوية قد واصلت التدهور، فأحدثت أثرا جدّ ضار بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية. ومن هنا فإن التدابير التي اتُخذت لتخفيف الحصار في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لم تحدث أثراً يذكر على الحالة الإنسانية. وفي الوقت الذي زادت فيه الواردات، فإنها ما تزال تمثل ٤٥ في المائة فحسب من مستوياتها قبل عام ٢٠٠٧. وما فتئت الصادرات جدّ مقيدة وتقتصر على بعض المنتجات الزراعية المصدّرة إلى أوروبا. ولا يمكن للأعمال التجارية الخاصة أن تتصل بأسواقها التقليدية في إسرائيل والضفة الغربية. ويخاطر الآلاف من الناس، وبعضهم من الأطفال، بحياتهم في تهريب البضائع عن طريق الأنفاق تحت الحدود مع مصر. وتعد صناعة الأنفاق في غزة نتيجة مباشرة للقيود الجارية على الواردات من مواد التشييد، والافتقار إلى فرص العمل، والاحتياجات الهائلة لإعادة الإعمار في غزة. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُتل ما لا يقل عن ٣٧ فلسطينيا وجُرح ما لا يقل عن ٥٢ منهم في حوادث متصلة بالأنفاق، بما في ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية، وانهيار الأنفاق، والصدمات الكهربائية وانفجار اسطوانات الغاز (اعتبارا من ٤ تشرين الأول/أكتوبر).

المياه

٣٣ - أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه ٢٠١١ أن ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ مليون لتر من مياه المجارير غير المعالجة أو المعالجة جزئيا تصرّف من قطاع غزة في البحر يوميا، وأن أكثر من ٩٠ في المائة من المياه من طبقات المياه الجوفية في غزة لا تصلح للشرب. ولقد تأثرت البنية التحتية الضعيفة للمياه والمرافق الصحية، والتي تخدم سكان قطاع غزة، تأثيرا متزايدا من جراء الغارات الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة.

٣٤ - وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية يستهلكون من المياه سبعة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون. وتقدّر كمية المياه النقية المتوفرة في الأرض الفلسطينية المحتلة بـ ٢,٤ متر مكعب سنويا، تستخدم منها إسرائيل حوالي ٩٠ في المائة. ويؤدي هذا إلى شُح المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يرغم الفلسطينيين على البحث عن موارد بديلة مثل المياه المشتراة من شركة إسرائيلية. وفي عام ٢٠١٠، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تدمير إسرائيل لـ ٢٧ من خزانات المياه وغيرها من نظم تجميع مياه الأمطار في الضفة الغربية، التي تعتمد عليها المجتمعات الفلسطينية المهمشة للريفيين والرعاة حيث تشح المياه بالفعل ويشكّل الجفاف تهديدا مستمرا. وتؤدي إزالة هذه البنية الأساسية الحيوية إلى فرض ضغوط شديدة على مرونة تلك المجتمعات وآلياتها لمواجهة المشاكل، ومن ثم ستغدو معتمدة بصورة متزايدة على مصادر غير مستدامة اقتصاديا من قبيل مياه الصهاريج.

المرأة

٣٥ - رحب مكتب الضفة الغربية وغزة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن السلطة الفلسطينية قد وضعت، للمرة الأولى، استراتيجية وطنية جنسانية شاملة لعدة قطاعات وتعهدت بوضع ميزانية مراعية للجنسين من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بيد أن المرأة لا تزال تعد أقل المصادر استغلالا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، حيث تبلغ نسبة اشتراكها في قوة العمل النظامية ١٥ في المائة كما تفتقر إلى تنوع فرص العمل - ٦١ في المائة في الخدمات و ٢٠ في المائة في الزراعة.

حق الأطفال في التعليم

٣٦ - لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عددا من الشواغل المتصلة بحق الأطفال في التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويتأثر الطلبة من السكان الفلسطينيين والإسرائيليين كليهما باستمرار الأعمال العدائية بين العسكريين الإسرائيليين

والجماعات الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة. وفي غزة، دُمرت سبع مدارس نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية. وفي جنوب إسرائيل، أدت عمليتان من عمليات إطلاق نار صواريخ الفلسطينيين إلى الإضرار بالبنية التحتية المدرسية. ويشكل النقص في غرف الدراسة أيضا التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع التعليم في قطاع غزة. ويعد الحظر الذي تفرضه إسرائيل على استيراد مواد البناء من بين الأسباب الرئيسية للنقص الحالي في غرف الدراسة. وتعمل حوالي ٨٠ في المائة من المدارس الحكومية و ٩٠ في المائة من مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بنظام الفترتين. ونتيجة لذلك، فإن الطلبة غالبا ما يلتحقون بمدارس بعيدة عن الأماكن التي يعيشون فيها، كما أن وقت الفصول الدراسية قد انخفض بما يقرب الثُلث. وحتى مع العمل بنظام الفترتين، فإن المدارس تعاني من الازدحام، حيث يبلغ متوسط عدد التلاميذ في الفصل الدراسي ٣٩ تلميذا. ولقد أحدثت هذه المصاعب تأثيرا سلبيا حادا على نتائج التعلم. ومن المقدر أن التصدي لنقص الغرف الدراسية خلال فترة الأعوام الخمسة المقبلة سيتطلب ١٣٠ مدرسة جديدة للحكومة و ١٠٠ مدرسة جديدة للأونروا.

٣٧ - وقد أدت الغارات العسكرية الإسرائيلية على أماكن المدارس في الضفة الغربية إلى تعريض الأطفال لاستنشاق الغازات المسيلة للدموع، وتعرضهم للفزع أو الإصابة بسبب القنابل الصوتية، أو الاعتقال داخل مدارسهم. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تموز/يوليه بأن جزءا من إحدى المدارس قد دُمر في قرية ''ضربة الدقيقة'' في الخليل في ''المنطقة ج'' هذا العام، وأن ٦ مدارس في القدس الشرقية و ١٨ مدرسة في ''المنطقة ج'' قد صدرت إليها أوامر الهدم. وفي القدس الشرقية، فإن ما يبلغ نصف الغرف الدراسية التي يتردد عليها الطلبة الفلسطينيون قد اعتبرت ''غير عادية'' في عام ٢٠١٠. وعملا على التصدي جزئيا لهذه المصاعب، يشيع العمل بنظام الفترتين، وغالبا ما ترغم المدارس على إقامة الفصول الدراسية في منازل مستأجرة لا تفي بالمعايير التعليمية والصحية الأساسية. ويكاد يكون من المستحيل على المدارس البديلة أن تحصل على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، كما أنها تُرغم أحيانا على أن تبني دون ترخيص، مما يعرِّضها لخطر تلقي أوامر الهدم والتعرض لغرامات شديدة.

السجناء

٣٨ - وذكرت دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أن إسرائيل تحتجز حوالي ٦ ٠٠٠ من السجناء الفلسطينيين والسياسيين العرب في سجونها ومراكز احتجازها، من بينهم ٢٢٥ طفلا و ٣٩ امرأة. ويشمل هذا أيضا

٣١٥ سجينا سياسيا كانت قد احتجزتهم قبل إبرام اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، قال عيسى قراقع، وزير شؤون الأسرى والمحررين التابع للسلطة الفلسطينية أن الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ''يتعرضون لجميع أشكال التعذيب'' وأن إسرائيل، في عام ٢٠١٠، قد سجنت ١ ٠٠٠ طفل وفرضت على كثير من القاصرين تحديدا لإقامتهم وغرامات كبيرة. وفي تقرير نشر في ١٣ نيسان/أبريل، ذكرت وزارة شؤون الأسرى والمحررين التابعة للسلطة الفلسطينية أن إسرائيل قد اعتقلت ما يبلغ مجموعه ٧٥٠ ٠٠٠ فلسطيني منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧. وفي ٤ آب/أغسطس، في بداية شهر رمضان، أفرجت إسرائيل عن ٢٠٠ من سجناء الأمن الفلسطينيين الذين كانوا قد أوشكوا أن يكملوا مدة عقوباتهم.

البرنامج الفلسطيني لبناء الدولة

٣٩ - على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة في ظل الاحتلال، مضت السلطة الفلسطينية قُدما باضطراد في برنامجها لبناء الدولة مع تأييد قوي من المجتمع الدولي. وفي تقرير قدم إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١، ذكر البنك الدولي أن السلطة الفلسطينية قد واصلت توطيد مؤسساتها، وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز الإصلاحات. وأضاف أن نوعية إدارة الشؤون المالية العامة قد ازدادت تحسنا. وأشار إلى أن مستوى التعليم والصحة في الضفة الغربية وغزة آخذ في الارتقاء، ويعد إنجازا طيبا قياسا على أداء البلدان في المنطقة وكذلك على الصعيد العالمي. وقد قُدر أن النمو الاقتصادي الفعلي في الضفة الغربية وغزة قد بلغ ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١٠، مما يتجاوز إسقاط ميزانية السلطة الفلسطينية بنسبة ٨ في المائة. وفي تقرير قدم إلى اجتماع للجنة الاتصال المخصصة أيضا، خلص مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى أن المهام الحكومية للسلطة الفلسطينية في ستة مجالات تشارك فيها الأمم المتحدة إلى أقصى حد، قد أضحت الآن كافية لحكومة عاملة في أية دولة.

٤٠ - وأوصت لجنة الاتصال المخصصة، في اجتماعها في بروكسل في ١٣ نيسان/أبريل، بأن تسعى السلطة الفلسطينية إلى الحصول على مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية، ودعت السلطة الفلسطينية إلى وضع استراتيجيات طويلة الأمد وتعزيز بناء المؤسسات المتصلة بالتجارة. وفي ١٣ نيسان/أبريل أيضا، أعلنت كاثرين آشتون، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عن توقيع صفقة تفتح أسواق الضفة الغربية وغزة لأوروبا، حيث تتيح لجميع المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المجهزة

والسمك ومنتجات الأسماك الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة إمكانية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الضرائب.

٤١ - وفي تقرير قدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ذكر البنك الدولي أن نشوب أزمة مالية حادة، مصحوبة بتدهور النمو الاقتصادي، قد يقوض ما تعد به هذه الإنجازات في بناء المؤسسات من خير. ولقد اتسم النمو الاقتصادي بعدم القدرة على الاستدامة، وبكونه مدفوعا أساسا بمعونة المانحين وليس بقطاع خاص منتعش، وظل معوقا بفعل القيود الإسرائيلية عن الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق. وفي ظل هذه الظروف، أحدثت تدفقات المعونة بمعدلات تقل عن المتوقع في النصف الأول من عام ٢٠١١ أثرا مباشرا على الاقتصاد الفلسطيني. وأسهم النقص في الدعم المالي الخارجي في النصف الأول من عام ٢٠١١ أيضا في الأزمة المالية الحالية التي تواجه السلطة الفلسطينية. وذكر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أيضا في تقرير قدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في شهر أيلول/سبتمبر أن الإنجازات المؤسسية في الخطة الفلسطينية لبناء الدولة تواجه عقبة أساسية في تحقيق إمكاناتها الكاملة بسبب الافتقار إلى بيئة سياسية مواتية، وأن العقبات التي تواجه وجود مؤسسات دولة فلسطينية محتملة وإمكان أداء مهامها بنجاح تنبثق أساسا من استمرار الاحتلال، والمسائل التي لم تحسم في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والشقاق بين الفلسطينيين.

المصالحة

٤٢ - في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، أبرمت فتح وحماس وغيرهما من الفصائل الفلسطينية في القاهرة اتفاق مصالحة برعاية مصرية، وأقيم حفل التوقيع في القاهرة في ٤ أيار/مايو. وينص الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية من الفنيين تقوم بالتحضير لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في غضون سنة وتعمل على إعادة إعمار قطاع غزة. غير أن تنفيذ الاتفاق قد تعطّل بسبب المنازعات التي نشأت حول تشكيل الحكومة الجديدة وبرنامجها.

الأونروا

٤٣ - استمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم كم وافر من الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في ميادين عملياتها الخمسة. واتخذت الحكومة الإسرائيلية تدابير لتسهيل حركة البضائع إلى قطاع غزة ومنه، غير أن تلك التدابير جاءت أدنى كثيرا من المستوى المطلوب لتلبية احتياجات السكان المدنيين الفلسطينيين ومتطلبات إعادة الإعمار، أو لضمان إحياء

الاقتصاد. وما زالت الأونروا تواجه أزمة مالية طاحنة تهدّد قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها أو تحسينها، وعلى الاستمرار في برامج المساعدة الطارئة، وعلى إكمال العمل في مشاريع ضرورية كمشروع إعادة إعمار مخيّم نهر البارد في لبنان. وتكرّر اللجنة الإعراب عن تقديرها للأونروا لتفانيها في تأدية رسالتها، وتدعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة التبرّعات لضمان رفاه اللاجئين المسجّلين البالغ تعدادهم ٤,٨ مليون نسمة المشمولين بولاية الوكالة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٤٤ - استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، من خلال برنامجه لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، في تلبية الاحتياجات الإنمائية لقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وقام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي، دعما لخطة السلطة الفلسطينية للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بوضع استراتيجيته المعنونة ''التنمية من أجل الحرية: أناس متحكّمون في مقدّراتهم وأمّة قادرة على استيعاب الصدمات، ٢٠١١-٢٠١٣''، التي تبيّن الأسلوب الذي يعتزم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي اتّباعه في دعم تطلّعات الفلسطينيين لإقامة دولتهم. وسينصبّ تركيز هذه الخطة التي تغطّي فترة ثلاث سنوات على الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي لأضعف الفئات ولاستثمارات القطاع الخاص، والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية العامة والاجتماعية اللازمة لدولة قادرة على البقاء. وينصبّ التركيز بشكل خاص على ثلاث مناطق جغرافية تبلغ الاحتياجات فيها أقصى حد بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوصول إليها -- ألا وهي قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم.

٤٥ - ولا تزال اللجنة تقدّر كذلك الأعمال الهامة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد لاحظت أن النداء الموحّد لعام ٢٠١١ يركّز على تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير مزيد من الحماية للمدنيين، وتعزيز رصد الأوضاع الإنسانية وإعداد تقارير عنها، وتعزيز هياكل المساعدات الإنسانية التي تقدّمها الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٥/١٣

٤٦ – واصلت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات.

١ – الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٤٧ – واصل مجلس الأمن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق. وعقد المجلس جلسات إحاطة شهرية طوال السنة في إطار البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

٤٨ – وخلال المناقشات المفتوحة التي جرت في جلسات المجلس التي عقدت في ١٩ كانون الثاني/يناير، و ٢١ نيسان/أبريل، و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أدلى رئيس اللجنة ببيانات (S/PV.6470 و S/PV.6520 و S/PV.6590).

٢ – الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٤٩ – في ١٤ كانون الثاني/يناير و ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١، أصدر مكتب اللجنة بيانين بشأن نشاط إسرائيل الاستيطاني غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٦٥/١٣ و ٦٥/١٤

١ – اجتماعات اللجنة في المقر

٥٠ – استمعت اللجنة في اجتماعاتها الدورية المعقودة في المقر في نيويورك، في جملة أمور أخرى، إلى عروض قدمها ممثلون عن الأونروا ورابطة الوكالات الإنمائية الدولية عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥١ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة في عام ٢٠١١:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ٧ و ٨ آذار/مارس؛

(ب) اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، مونتيفيديو ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس؛

(ج) اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، مونتفيديو، ٣١ آذار/مارس؛

(د) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، هلسنكي، ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل؛

(هـ) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، بروكسل، ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه.

٥٣ - وحضر المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وصدرت التقارير المتعلقة بهذه الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الذي تتعهده الشعبة.

٥٤ - وفي فيينا، أجرى وفد اللجنة مشاورات، على هامش اجتماع الأمم المتحدة الدولي، مع ممثلين عن وزارة الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، والاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. واجتمع الوفد أيضا مع المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ونائب منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٥٥ - واستقبل لويس ألماغرو، وزير خارجية أوروغواي، وفد اللجنة أثناء وجود الوفد في مونتيفيديو لحضور اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والتقى

الوفد كذلك بمجموعة من البرلمانيين برئاسة رئيسي لجنتي الشؤون الدولية في مجلسي الشيوخ والنواب. وتوقّف الوفد في بوينس آيرس، في طريق عودته من مونتيفيديو إلى نيويورك، حيث استقبله ألبرتو دالوتو، نائب وزير خارجية الأرجنتين.

٥٦ - وفي هلسنكي، التقى وفد اللجنة، على هامش حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، بالأمين العام وبرئيسة ديوان رئيسة فنلندا، بايفي كايرامو - هيلا، وبعدد من البرلمانيين الفنلنديين وممثلي منظمات المجتمع المدني الفنلندية الرئيسية التي تشارك في جهود تسوية النزاعات.

٥٧ - وفي بروكسل، التقى وفد اللجنة، على هامش اجتماع الأمم المتحدة الدولي، بنائب المدير العام للقضايا المتعددة الأطراف والعولمة في وزارة الخارجية البلجيكية، ميشيل غوفان؛ وبرئيس وفد البرلمان الأوروبي المعني بالعلاقات بالمجلس التشريعي الفلسطيني وببلدان المغرب والمشرق العربي، بروينسياس دي روسا، وبأعضاء آخرين في البرلمان الأوروبي ومستشاريهم في البرلمان الأوروبي؛ وبرئيس اللجان الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، ستافان نيلسون؛ وبكبير المستشارين الدبلوماسيين لرئيس البرلمان الأوروبي، ألكساندر ستوتزمان؛ وبرئيس شعبة الشرق الأوسط في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، إيلكا أوسيتالو.

٣ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٨ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك المنظمات في مختلف الاجتماعات الدولية التي عقدت تحت رعايتها.

٤ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٥٩ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وشارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نظمت تحت رعاية اللجنة، بما فيها الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة على الأرض وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني ولتحسين تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعتها على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين.

٦٠ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من فرادى المنظمات. وفي اجتماع الأمم المتحدة للمجتمع المدني لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في مونتفيديو في آذار/مارس، ركزت المداولات على سبل إشراك المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السعي إلى تحقيق السلام والمصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي إطار اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني الذي عقد في بروكسل، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع ١١ ممثلا عن منظمات المجتمع المدني من أوروبا والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

٦١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت سبع منظمات من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة.

٦٢ - وتعهدت شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة عن المجتمع المدني (http://unispal.un.org/unispal.nsf/ngo.htm) على الموقع الشبكي ''قضية فلسطين'' باعتبارها أداة لتبادل المعلومات والتواصل والتعاون بين المجتمع المدني واللجنة.

٦٣ - وتعهدت الشعبة صفحة على موقع ''فيسبوك'' تقدم معلومات عن التطورات المتصلة بقضية فلسطين وعن أعمال اللجنة. وقد اجتذبت الصفحة نحو ٧٠٠ ''معجب'' جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليبلغ مجموع المعجبين أكثر من ٣٩٠ ١. وإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة إصدار نشرتها الشهرية على شبكة الإنترنت بعنوان أخبار عمل المنظمات غير الحكومية، بغية فهرسة مبادرات المجتمع المدني وإشهارها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٤ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وتحدث في المناسبات الدولية الأربع التي عقدت خلال عام ٢٠١١ برلمانيون من الأرجنتين، وإسرائيل، وأوروغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وشيلي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأرض الفلسطينية المحتلة، إلى جانب أعضاء في البرلمان الأوروبي.

٥ - البحوث والرصد والمنشورات

٦٥ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة التي أكدت مجددا أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، أعدت الشعبة أيضا المنشورات المذكورة أدناه لنشرها بطرق مختلفة منها شبكة الإنترنت:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٦ - عملا بالولايات السنوية المتتالية التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL) وموقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان ''السلم والأمن''. وشملت تلك العمليات الصيانة والتحسين المستمرين للمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت (http://unispal.un.org)، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة لمنظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وجرى تمييز الوثائق الصادرة بالفرنسية بعلامة ''بالفرنسية''، تسهيلاً لعمل الباحثين الناطقين بالفرنسية. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام (UNISPAL) وزيادة فائدته، بطرق من

بينها إدراج محتوى إضافي متعدد الوسائط والتغذية باستعمال ''صيغة التجميع المبسط فعلا (RSS)'' وبرنامج ''تويتر'' من أجل تنبيه المستعملين إلى المواد المنشورة حديثاً. واستمرت الشعبة في تحسين الصفحة المنقحة المعنونة ''قضية فلسطين''.

٧ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٦٧ - وفقاً لطلب الجمعية العامة، تم تعزيز البرنامج التدريبي الذي تجريه الشعبة، وأصبح يشمل أربعة موظفين من وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية. وشارك اثنان من موظفي السلطة الفلسطينية في البرنامج التدريبي المعقود في نيويورك أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، حيث تعرفوا على الجوانب المختلفة لأعمال الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وأجروا بحوثاً عن مواضيع معينة. وشارك موظفان إضافيان من موظفي السلطة في برنامج تدريبي مدته ثلاثة أسابيع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف أثناء انعقاد دورة مجلس التجارة والتنمية في الفترة من ١٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث تعرفوا على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجالات من بينها تيسير التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي. كما حضروا جلسات إحاطة عن أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

٨ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٨ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في المقر في نيويورك، وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، وإضافة إلى عقد جلسة خاصة للجنة وأنشطة أخرى، أقامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تحت رعاية اللجنة وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، معرضاً للصور الفوتوغرافية بعنوان ''ألعاب الصيف في غزة''. ورَعَت اللجنة أيضاً عرضاً ثقافياً بعنوان ''مونولوجات غزة'' قدمته مؤسسة عشتار المسرحية - رام الله. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتَرِد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٥/١٥

٦٩ - واصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٥/١٥، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين. وسعت الإدارة، في قيامها بذلك، إلى تعزيز الحوار والتفاهم، مع توعية الرأي العام بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت الإدارة جميع ما لديها من منافذ ومنتجات إعلامية لإلقاء الضوء على أكبر مجموعة ممكنة من التطورات والمسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. وقدم مركز أنباء الأمم المتحدة على الإنترنت تغطية واسعة النطاق لقضية فلسطين والأمم المتحدة. ونشر مركز الأنباء في صفحته باللغة الإنكليزية وحدها ما يقرب من ٣٠٠ من المواضيع الإخبارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنتجت الإدارة أيضاً ما مجموعه ١٤٤ نشرة صحفية بشأن قضية فلسطين بالإنكليزية والفرنسية، من بينها موجزات للجلسات الرسمية والمؤتمرات الصحفية، فضلاً عن البيانات والنشرات الصحفية الصادرة عن الأمين العام وغيره من المسؤولين بالأمم المتحدة.

٧١ - وقدمت إذاعة الأمم المتحدة، المتاحة أيضاً بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، وكذا اللغتين السواحيلية والبرتغالية، تغطية منتظمة للقضايا والأحداث المتصلة بقضية فلسطين. وأولت انتباهاً وثيقاً لمحنة الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، وللعمل الذي تقوم به ''الأونروا'' وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على أرض الواقع. وقدم تلفزيون الأمم المتحدة أيضاً تغطية عن طريق العروض الحية وعبر الإنترنت، ونشر برامج عن طريق نظام التوزيع الساتلي التابع لشبكة يونيفيد الإخبارية UNifeed، وعلى قناة تلفزيون الأمم المتحدة رقم ١٥٠ التي تُبَث على شبكة تايم ورنر الكابلية (Time Warner Cable). وتم توزيع تحقيق صحفي عن صاحبات الأعمال الحرة في الأرض الفلسطينية المحتلة على مئات هيئات البث في جميع أنحاء العالم في إطار كلٍّ من برنامج المجلة الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة المعنونة ''القرن الحادي والعشرين'' (21st Century) وسلسة الحلقات التلفزيونية ''الأمم المتحدة تعمل'' (*UN in Action*). كما ساعد تلفزيون الأمم المتحدة في توزيع محتوى للفيديو يشمل أفلاماً وثائقية من إنتاج الأونروا. وعرضت الإدارة أيضاً بثاً شبكياً مباشراً على مدار ما يزيد عن ٥٦ ساعة للمناقشات الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين، من بينها جلسات في مجلس الأمن والجمعية العامة.

٧٢ - وتولت الإدارة ترتيب ست إحاطات إعلامية لـ ٢٣٠ من طلاب الكليات والخريجين، وردَّت على ما يزيد عن ٣٧٠ استفساراً من الجمهور بشأن السلام في الشرق الأوسط. وظلت قضية فلسطين أيضاً معلماً من المعالم الرئيسية في الجولات المصحوبة بالمرشدين داخل الأمم المتحدة. وتمكن الزائرون من رؤية المعرض الدائم المقام عن الموضوع، وقدم مرشدو الجولات والتسجيلات المصاحبة للجولات معلومات إضافية عن الموضوع. وعملت وحدة التصميم الشكلي التابعة للإدارة على تحديث المعرض الدائم عن فلسطين، المتوَقَّع افتتاحه قبل نهاية العام.

٧٣ - وعُقِد البرنامج التدريبي السنوي الذي تجريه الإدارة للإعلاميين الفلسطينيين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحضر البرنامج تسعة صحفيين فلسطينيين من المستوى المتوسط، يعملون أساساً في مجال وسائط الإعلام المطبوعة، وتضمن البرنامج أيضاً زيارات إلى جنيف وواشنطن العاصمة. وانصب التركيز الرئيسي للدورة التي استغرقت خمسة أسابيع على تعزيز قدرات المشاركين كمهنيين في مجال وسائط الإعلام المطبوعة، بطرق من بينها التدريب في وسائط الإعلام القائمة على الإنترنت المنشورة باللغة العربية.

٧٤ - وقامت الإدارة، بالتعاون مع وزارة الخارجية في هنغاريا، بتنظيم الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط لعام ٢٠١١ في بودابست يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه. وكان تركيز الحلقة الدراسية، التي ضمت ما يزيد عن ١٠٠ من مقرري السياسات السابقين والحاليين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وشخصيات إعلامية دولية، وأكاديميين وأعضاء من المجتمع المدني، على موضوع ''آفاق السلام: فهم التحديات الحالية والتغلب على العقبات''. وتناولت الحلقة الدراسية التغيرات الكبيرة في المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الدور المتزايد الذي تؤديه وسائط الإعلام الجديدة من قبيل ''تويتر'' Twitter و''فيسبوك'' Facebook في تعزيز عملية التغيير السياسي. وتميزت الحلقة الدراسية بتركيزها على دور الثقافة والإعلام في تعزيز التفاهم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وشملت أفرقة المحاورين شخصيات بارزة من الكتاب، والناشطين الثقافيين، والموسيقيين، وأصحاب المدونات السياسية.

٧٥ - واستمرت شبكة مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام في أنحاء العالم في نشر المعلومات عن قضية فلسطين. وشجعت مراكز الإعلام على الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وعممت على نطاق واسع رسالة الأمين العام باللغات الرسمية وغير الرسمية، ومن بينها الألمانية والبرتغالية والتركية والكيروندية. وتم تنظيم أنشطة تذكارية، من قبيل الحلقات الدراسية والمعارض وعروض الأفلام، في دار السلام وموسكو والمنامة وبريتوريا.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٦ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار حالة الجمود في عملية السلام التي بدأت منذ ٢٠ عاماً بمؤتمر السلام بمدريد. وصاحب ذلك مزيدٌ من الركود على أرض الواقع، في الوقت الذي شهدت فيه المنطقة الأوسع نطاقاً تغييرات جذرية وسريعة. ولم تنجح الجهود الدولية المبذولة لتهيئة الظروف لإعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات بسبب رفض إسرائيل الالتزام بمرجعيات عملية السلام في الشرق الأوسط التي يدعمها المجتمع الدولي لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد تسارعت حملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة، لا سيما في القدس الشرقية المحتلة. وفي الوقت نفسه، أرسى برنامج السلطة الفلسطينية الممتد لفترة عامين الركائز المؤسسية لإنشاء دولة قادرة على أداء وظائفها. وشرعت القيادة الفلسطينية في حملة دبلوماسية ناجحة في أنحاء العالم، وتزايد عدد البلدان التي تعترف بالدولة الفلسطينية، والتي رفعت رتبة تمثيلها الدبلوماسي، وأعربت عن تأييدها لسعي فلسطين إلى الحصول على العضوية في الأمم المتحدة.

٧٧ - وما زالت اللجنة تشعر بالإحباط من جراء التجمُّد الحالي في عملية السلام. وقد مر التاريخ المستهدف المتفق عليه، أيلول/سبتمبر، للانتهاء من إبرام تسوية سلمية دون إحراز أي تقدم. وتؤكد اللجنة أن الوضع الراهن لا يمكن أن يدوم. ولا عائد من مواصلة المفاوضات دون وجود معايير وخطة زمنية واضحة سوى تغطية التوسع في المستوطنات وتوطيد الاحتلال. وتدعو اللجنة إلى استئناف المفاوضات ذات المصداقية الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. وتعارض اللجنة معارضةً صارمة جميع أنشطة الاستيطان التي تجريها إسرائيل، والتي تناوئ عملية السلام، وتخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وخريطة الطريق. وقد شعرت بإحباط شديد إزاء عدم وفاء مجلس الأمن بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويبقى استمرار مشاركة المجتمع الدولي أمراً حاسم الأهمية. وترحب اللجنة بالمبادئ التي أعلنها الرئيس أوباما في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، وتدعو المجموعة الرباعية إلى تحويلها إلى معايير شاملة للوضع النهائي حتى يمكن استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية على هذا الأساس.

٧٨ - ومما يشجِّع اللجنة النجاح الذي حققه برنامج بناء الدولة الفلسطينية وإصلاحها، الذي ظلت تؤيده دوماً، وكذلك اتساع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. وترحب اللجنة بالاتفاق فيما بين الأطراف الفلسطينية الموقَّع في القاهرة بوصفه خطوة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية، وتدعو إلى تنفيذه. ويستلزم إحراز مزيد من التقدم نحو إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين تفكيك الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من نظام الاستيطان، ونقاط التفتيش، والجدار العازل وأعمال الهدم، ومصادرة الأراضي وطرد السكان، التي تصاعدت شدتها على نحو مثير للجزع، لا سيما في القدس الشرقية وفي المنطقة جيم. وينبغي أن يستقر الوضع المالي للسلطة الفلسطينية لتمكينها من مواصلة الزخم في بناء الدولة. وتناشد اللجنة المانحين أن يقدموا دعمهم على نحو عاجل وسخي، وتتطلع إلى عقد مؤتمر للمانحين في وقت مبكر. وتدين اللجنة أي استيلاء استفزازي وغير مشروع من قِبَل إسرائيل على إيرادات السلطة الفلسطينية.

٧٩- وما زال القلق العميق يساور اللجنة إزاء الحالة على أرض الواقع والانتهاكات المنتظمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤثر بوجه خاص على الفئات الأضعف من المدنيين الفلسطينيين – وهي النساء والأطفال والسجناء. وتعرب اللجنة عن جزعها إزاء تصاعد العنف في غزة وما حولها، مما يهدد بإنهاء حالة الهدوء النسبي التي سادت في الأشهر الماضية. وهي تكرر مناشدتها بالوقف الفوري غير المشروط لجميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك النيران الصاروخية المنطلقة من غزة والضربات الجوية على المناطق السكنية في غزة، والعنف المرتكب من جانب المستوطنين، وإطلاق النار على المتظاهرين العزَّل. وينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن ترفع الحصار المفروض على غزة فوراً، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي لمجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تتخذ إجراءات عاجلة وحاسمة لضمان حماية المدنيين في جميع الحالات، وكفالة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي.

٨٠ - وستواصل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين من خلال الأنشطة الموكلة إليهما، العمل على زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالتحديات الراهنة في إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه الشعبة من إسهام مفيد وبنّاء دعما لولايتها الهادفة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وهي تلاحظ مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار والمشاركة والدعم المطرد من جانب المجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهداف برامجها فيما يتصل، على سبيل المثال، بالمشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام المواد

الإعلامية المطبوعة والإلكترونية والمواد التي توفرها الشعبة؛ (ب) استمرار مشاركة أعضاء البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين؛ (ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين، على النحو المشار إليه في عدد متزايد من الوثائق والمواد الإعلامية ذات الصلة بالقضية التي يطلع عليها المستخدمون على مستوى العالم على المواقع الشبكية التي تتعهدها الشعبة. وترى اللجنة أيضا أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية الذي تنفذه الشعبة قد أثبت فائدته، إذ يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية لبناء القدرات. وتوصي اللجنة بقوة بمواصلة الاضطلاع بهذا النشاط الهام الذي هو جزء من الولاية، وبتعزيزه حيثما أمكن.

٨١ - وستركز اللجنة في برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية الذي تنفذه الشعبة في عام ٢٠١٢، على توسيع نطاق الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، والعودة إلى دياره واستعادة ممتلكاته. وسيركز البرنامج أيضا على تعزيز الدعم الدولي لمفاوضات الوضع الدائم وعلى الإسهام في تهيئة مناخ دولي موات لإجرائها بما يقتضيه حسن النية. وتعتزم اللجنة حشد مزيد من الفحص الدقيق على المستوى الدولي للتطورات على أرض الواقع، ولا سيما وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنهاء جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية الأخرى غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستدعم اللجنة الحملات العالمية الرامية إلى التصدي لإفلات إسرائيل من العقاب وتعزيز مفهوم مساءلة إسرائيل عما تتخذه من إجراءات تجاه الشعب الفلسطيني.

٨٢ - وستواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص إلى تسليط الضوء على محنة أكثر فئات الفلسطينيين ضعفا مثل اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين المقيمين في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وستقوم اللجنة، آخذة بعين الاعتبار الحاجة الملحّة إلى تسوية حالة الآلاف من السجناء الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية، وعلى سبيل متابعة الاجتماع الدولي الذي عقدته في عام ٢٠١٠ بشأن تلك المسألة، بعقد اجتماع دولي في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بشأن ذلك الموضوع. وكذلك، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يؤديه الشباب كعوامل تغيير بالوسائل السلمية غير المتسمة بالعنف، على النحو الذي أظهرته الأحداث الأخيرة في العالم العربي، وإلى الحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب الفلسطيني في تشكيل دولته في المستقبل، ستدعو اللجنة إلى عقد

اجتماع بشأن دور الشباب في حسم قضية فلسطين، بالمشاركة مع الشباب من الزعماء السياسيين والمحليين والدبلوماسيين.

٨٣ - وستواصل اللجنة حشد الدعم لخطة بناء المؤسسات الفلسطينية وجميع الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة. وستتصل اللجنة بالحكومات، والبرلمانيين والمجتمع المدني وتشركها من أجل حشد الدعم للتوصل إلى حل عادل لجميع قضايا الوضع الدائم. وتود اللجنة أن تسهم في الجهود الرامية إلى وضع حد لما يحدث على كلا الجانبين من تحريض، وأن توفر منتدى لسماع مختلف وجهات النظر والتوفيق بينها، وأن تقوم، بمساعدة المجتمع المدني، بالترويج لثقافة السلام. وسوف تولي اهتماما خاصا بإدماج وتمكين المرأة والمنظمات النسائية في هذه العملية. وتود اللجنة أيضا أن تعمل من أجل تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وستسعى إلى أن تشرك في أنشطتها الفلسطينيين من مختلف الانتماءات السياسية.

٨٤ - وتقدر اللجنة كثيرا مبادرات المجتمع المدني لدعم الشعب الفلسطيني، وترحب بالدعوات المتزايدة من جماعات المجتمع المدني إلى الاحتجاج السلمي على الوضع الراهن. وتثني اللجنة على ما يضطلع به عدد لا حصر له من النشطاء، بمن فيهم شخصيات بارزة وبرلمانيون، من أعمال تتسم بالشجاعة على صعيد الدعوة، حيث يشاركون في مظاهرات التنديد بالجدار، ومحاولات كسر الحصار المفروض على غزة ويبقون أهالي دوائرهم على علم بالواقع المر للعيش تحت الاحتلال. وتحيي اللجنة المجتمع المدني على الإنجازات التي حققها والتي تبعث الأمل لدى الشعب الفلسطيني. وتشجع اللجنة الشركاء في المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية وغيرها من المؤسسات لكسب دعمها التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، بشأن قضية فلسطين. وستواصل اللجنة تقييم برنامجها للتعاون مع شركائها في المجتمع المدني وستتشاور معهم بشأن سبل تعزيز مساهمتهم. وتعرب اللجنة عن تقديرها للدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

٨٥ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين ومنظماتهم الجامعة. وترى أنه تقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة لضمان اضطلاع حكوماتهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، بجهود حثيثة لتشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين ولضمان احترام القانون الدولي.

٨٦ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني ودعم الأمانة لها؛ وأن تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق بالبحث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية. وينبغي للشعبة إيلاء اهتمام خاص للتطوير المستمر لبوابة "قضية فلسطين" على شبكة الإنترنت، وأن تستخدم التكنولوجيات ووسائط الإعلام الجديدة، بما فيها شبكات المعلومات الاجتماعية التي تستخدم الإنترنت، مثل "فيسبوك" و "تويتر". كما ينبغي للشعبة أن تواصل العمل على تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بعدة سبل من بينها مواصلة رقمنة وتحميل الوثائق التاريخية وإدخال خصائص بحث سهلة الاستعمال مثل مشروع العناوين الفرنسية. وينبغي للشعبة مواصلة تطوير البرنامج السنوي لتدريب موظفي السلطة الفلسطينية وإيلاء اهتمام خاص للتوازن بين الجنسين في البرنامج، وتنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٨٧ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام يشكل إسهاما مهما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٨٨ - وأحاطت اللجنة علما، في جلستها المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بطلب فلسطين قبول عضويتها في الأمم المتحدة الذي قدمه الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام بان كي - مون في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتهيب اللجنة بمجلس الأمن والجمعية العامة أن ينظرا بعين التأييد في طلب فلسطين قبولها كعضو في الأمم المتحدة. وتدعم اللجنة أيضا مناشدة الرئيس عباس التي ألقاها أمام الجمعية العامة للدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين بأن تفعل ذلك.

٨٩ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وأن تتعاون مع اللجنة وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.